

المبحث الثالث: القيد في ميزان المدفوعات

يستخدم في ميزان المدفوعات نظام القيد المزدوج أي أن أي عملية تجارية تؤثر على جانبيين في ميزان المدفوعات. إن قيام الجزائر باستيراد القمح من أمريكا فإن ذلك سيؤثر على جانبيين في ميزان المدفوعات وهما: ميزان السلع ويكون مدينا وحساب الاحتياطات ويكون دائما بقيمة الصفقة، ويكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبية وبشكل دائم.

كباقي المستندات المحاسبية فإن هيكل ميزان المدفوعات يجيب على العديد من الأعراف والاتفاقات، وسنأخذ موازين المدفوعات وكيفية قيد العمليات ضمن أسلوبين:

1- أسلوب الميزانية السنوية.

2- أسلوب الدائن والمدين.

1- مبادئ القيد في ميزان المدفوعات باعتباره بمثابة ميزانية سنوية :

إذا اعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات فيقتضي أن يتضمن الأصول والخصوم، وبالتالي فإن القيود يجب أن تُدرج ضمن الأصول والخصوم، ولما كانت العمليات أو الصفقات الدولية تسدد من حيث المبدأ وغالبا بالعملة الصعبة (لأن جزءا من التجارة الدولية يحصل على شكل مقايضة)، فإن خروج أو دخول هذه العملات أصبح هو المعيار الأساسي في عملية قيدها، فكل عملية ينتج عنها دخول للعملات الأجنبية تسجل في الأصول، وبالمقابل كل عملية ترتب خروجاً للعملات التي تدون في جانب الخصوم.

ومن أجل التمييز بين الأصول والخصوم يستند إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي. فإذا كان نقد بلد ما مطلوباً في سوق الصرف لتسديد عملية معينة فإن قيمة هذه العملية تقيد في أصول ميزان المدفوعات.

وإذا كان نقد بلد ما معروضاً في سوق الصرف فإن قيمة هذه العملية تقيد في خصوم ذلك الميزان. وينطبق معيار عرض وطلب العملة الأجنبية على كافة عمليات السلع والخدمات وعائد رأس المال. أما بشأن رأس المال، فإن البلد المصدر لرأس المال (أي البلد الدائن) يدون قيمة رأسماله المصدر في الخصوم في ميزان مدفوعاته، أما البلد المتلقي لرأس المال (البلد المدين) فإنه يقيد قيمة العملة في الأصول.

وفيما يتعلق بالهبات والتعويضات والأموال التي يرسلها المهاجرون، يلاحظ أن البلد المانح للتعويضات أو المساعدات هو مضطر لأن يحصل على نقد البلد الذي يريد مساعدته، وهذا يعني أنه يجب عليه عرض نقده في سوق الصرف من أجل الحصول على نقد البلد المتلقي للمساعدة، استناداً لذلك يقيد البلد المانح قيمة العملية في الخصوم، أما البلد الممنوح فيقيد قيمة العملية في الأصول.

كذلك بالنسبة لرؤوس الأموال غير النقدية الطويلة والقصيرة الأجل على حد سواء، يجب أن تطبق نفس القاعدة

المشار إليها.

كخلاصة: كل العمليات التي جرى عرضها لغاية الآن هي واقعة "فوق الخط" الذي يقسم ميزان المدفوعات, أما حركات رؤوس الأموال النقدية فهي تقع "تحت الخط" المذكور, العمليات الواقعة فوق الخط تعرف بالعمليات الإقتصادية, أما العمليات الواقعة تحت الخط فتعرف بالعمليات النقدية.

وبذلك يصبح ميزان المدفوعات متوازنا بحكم الضرورة, أي أن مجموع الأصول = مجموع الخصوم فالذي يظهر حالة العجز أو الفائض هو في الواقع ميزان العمليات الإقتصادية, (الحساب الجاري) حيث يتقرر على أساسه ما إذا كان البلد دائنا أو مدينا للخارج, هذا الرصيد يسوى على اثر تدخل السلطات النقدية التي تمتص الزيادة في الإيرادات عند تحقق الفائض أو على العكس تقدم هذه السلطات على الاقتطاع من الاحتياطات النقدية لتسديد العجز أو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل تلك الغاية.

جدول رقم (2) : القيد في ميزان المدفوعات تحت بابي الخصوم والأصول

أصول	خصوم
<ul style="list-style-type: none">- صادرات.- خدمات مقبوضة(نقل, سياحة, مداخل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج, أتاوات مقبوضة على البراءات والشهادات).- تحويل مدخرات العمال المهاجرين وهبات مقبوضة من الخارج (خاصة وحكومية).- استثمارات وقروض حكومية متأتية من الخارج.- رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية مستلمة من القطاع الخاص غير المصرفي.	<ul style="list-style-type: none">- واردات.- خدمات مدفوعة (نقل, سياحة, مداخل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل, أتاوات مدفوعة على البراءات والشهادات).- خروج مدخرات العمال الأجانب وهبات مقدمة إلى الخارج (خاصة وحكومية).- استثمارات مقامة في الخارج وقروض حكومية ممنوحة.- رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مقرضة بواسطة القطاع الخاص المصرفي.
<ul style="list-style-type: none">- زيادة الالتزامات قصيرة الأجل للقطاع الخاص المصرفي أو تدني أصوله.- زيادة مديونية القطاع الرسمي (مصرف مركزي+ خزينة), تجاه باقي البنوك التجارية أو خفض احتياطاته بالذهب والعملات الصعبة وحقوق	<ul style="list-style-type: none">- زيادة أصول القطاع المصرفي أو تدني التزاماته.- زيادة احتياطات القطاع الرسمي (مصرف مركزي+ خزينة), بالذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة... إلخ أو تدني التزاماته.

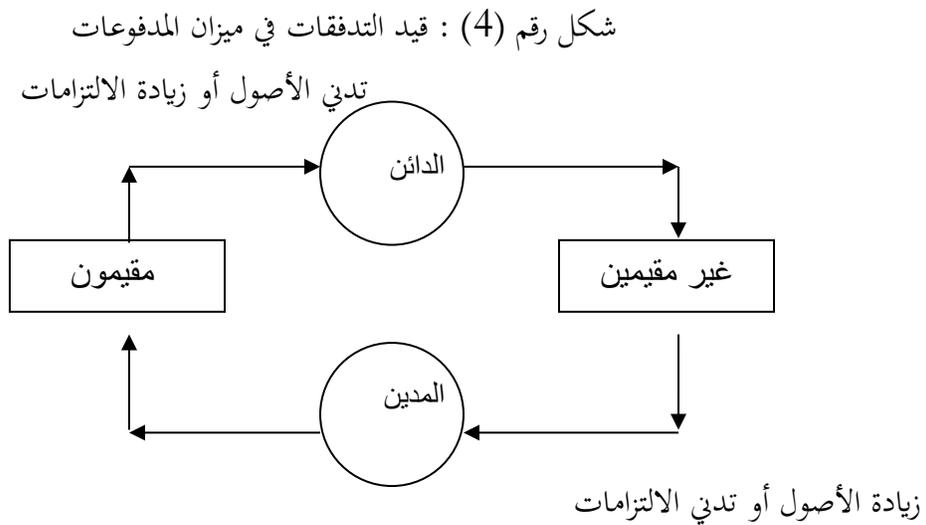
	السحب الخاصة.
--	---------------

وإذا كان قيد العمليات في ميزان المدفوعات يخضع من الوجهة النظرية لمبدأ المحاسبة المزدوجة, أي ان قيمة العملية الواحدة يتم قيدها مرتين , فإن قيد العمليات لا يجري عمليا حسب مبدأ المحاسبة المزدوجة, وهذا ما تم إيضاحه سابقا, أما مبدأ المحاسبة المزدوجة فسوف يتم فيما يلي:

2- مبادئ القيد في ميزان المدفوعات طبقا للمحاسبة المزدوجة دائن (له) (Crédit) ومدين (منه) (Débit):

حسب هذه الزاوية القيد المزدوج فهو يعتبر حساب يشتمل على جانب المدين وجانب الدائن.
 ففي الجانب الدائن: تسجل كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين (سواء كانت هذه الأصول بضائع أو أسهم أو عملات... إلخ).
 أما في الجانب المدين: فتسجل كافة عمليات الشراء بما فيها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها المقيمين مع غير المقيمين.

والشكل التالي يبين قيد التدفقات في ميزان المدفوعات:



يجب تطبيق القاعدة على كافة أنواع الأصول، فتسديد العملات الصعبة إلى الخارج بواسطة أحد المقيمين يسجل في الجانب الدائن لأنه يترتب على ذلك بيع لأصول نقدية، كذلك البيع لسهم أو سند معين من قبل مقيم إلى غير مقيم يدون في الجانب الدائن لأن البيع وقع على أصل مالي.

في المقابل حيازة العملات الصعبة بواسطة أحد المقيمين تسجل في جانب المدين، كذلك شراء سهم معينة بواسطة أحد المقيمين من غير مقيم يسجل أيضا في جانب المدين (منه) وعليه فإن الزيادة في التزامات أحد المقيمين تجاه غير المقيمين هي شبيهة ببيع أو تحويل أحد أنواع الأصول، لذلك فهي تسجل في الجانب الدائن (له)، وبالمقابل كل نقص في التزامات (تقلص ديون) أحد المقيمين تجاه غير المقيمين يسجل في الجانب المدين (منه).

الدائن Crédit : انخفاض الأصول أو زيادة الالتزامات.
المدين Débit : زيادة الأصول وانخفاض الالتزامات.

إن كل عملية تجري بين مقيم وغير مقيم، يترتب عليها قيد محاسبي في ميزان المدفوعات (تحت عمود الدائن او تحت عمود المدين)، ولكي يتحقق التوازن في الميزان المذكور يقتضي إدراج مبدأ آخر مقابل وبنفس القيمة (تحت العمود الآخر).

إذا كانت القيود لا يشوبها الخطأ فإن مجاميع الدائن والمدين يفترض أن تكون متساوية تماما، لكنه توجد العديد من حالات الخطأ والسهو التي تحول دون التوازن التام، والتي سوف يجري التطرق إليها لاحقا، لذلك فإن إضافة كافة قيود الخطأ والسهو تجعل من ميزان المدفوعات مستندا محاسبيا متوازنا.

أمثلة حول عمليات القيد :

أ- إذا افترضنا بأن مشروعا مقيما معيننا قام بتصدير بضائع بقيمة 100 مليون دج عملية التصدير هذه هي بمثابة بيع (تحويل) لأصول حقيقية، وبالتالي يتوجب تسجيلها في جانب الدائن تحت باب "الصادرات والواردات من البضائع"، في المقابل هذا البيع للسلع قد يترتب عليه تسديد يمكن ان يأخذ أشكالا عدة، فإذا كان هناك شراء مقابل للبضائع وبذات الوقت، فإن العملية تسجل في جانب المدين تحت نفس الباب السابق أي "الصادرات والواردات من البضائع" لأنه جرت الحيازة لأصول حقيقية بواسطة المشروع المقيم حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3) : التبادل بالمقابل أي تسديد الصادرات بالواردات

البيان	دائن	مدين
--------	------	------

-	100	الصادرات من البضائع
100	-	الواردات من البضائع

ب- إذا كان تسديد ثمن البضائع المصدرة قد حصل على الفور وبالعملات الصعبة فإن المشروع المقيم سوف يتلقى ما يوازي 100 مليون دج بالعملات الصعبة ويضعها في حسابه المصرفي, على إثر ذلك فإن رصيد البلد بالعملات الصعبة سوف يزداد بقيمة 100 مليون دج, هذه الزيادة على الأصول تسجل في الجانب المدين تحت باب أصول والتزامات بالعملات الصعبة حسب الجدول التالي:

جدول رقم(4) : تسديد الصادرات بأصول والتزامات بالعملات الصعبة

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	-
أصول بالعملات الصعبة	-	100

ج- وإذا كان المشروع المقيم الذي يقوم بالتصدير قد منح للمشروع غير المقيم المستورد قرضا تجاريا قصير الأجل (ذا استحقاق دون سنة), فإن هذا الأول يتلقى سندا ممثلا لهذا القرض نتيجة لما تقدم, فإن رصيد محفظة السندات القصيرة الأجل التي يمتلكها البلد المذكور آنفا سوف يرتفع, وهذا يعني ان هناك زيادة قد طرأت على الأموال أو الحقوق قصيرة الأجل العائدة إلى البلد المصدر, والتي تأخذ شكل قروض تجارية, الزيادة المشار إليها على الأصول تدون في الجانب المدين حسب القاعدة الواردة سابقا وذلك تحت باب قروض تجارية قصيرة الأجل حسب الجدول التالي:

جدول رقم (5) : تسديد الصادرات بقروض تجارية قصيرة الأجل

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	-
قروض تجارية قصيرة الأجل	-	100

د- وإذا افترضنا بأن القرض التجاري قد استحق قبل نهاية العام, وان المشروع غير المقيم المستورد سدد القرض المستحق بواسطة العملات الصعبة, فهذا التسديد للقرض يستتبع بالنسبة للمشروع المقيم زوال السلفة التي كان يمتلكها, والتي تأخذ شكل القرض التجاري, هذا الانخفاض في الأصول المالية العائدة للبلد المصدر يسجل في الجانب الدائن ككل

انخفاض في الأصول, وذلك تحت باب "قروض تجارية قصيرة الأجل", أما تسديد العملات الصعبة الذي يحصل في المقابل فهو يأتي ليزيد رصيد البلد المصدر بتلك العملات ويسجل في الجانب المدين تحت باب "أصول والتزامات بالعملات الصعبة" حسب الجدول التالي:

جدول رقم (6) : تسديد قروض قصيرة الأجل بواسطة العملات الصعبة

البيان	دائن	مدين
قروض تجارية قصيرة الأجل	100	-
أصول بالعملات الصعبة	-	100

هـ- كذلك فإن التصدير لبضائع بقيمة 100 مليون دج بواسطة المشروع المقيم قد يترتب عليه أيضا قرض تجاري طويل الأجل (لمدة تتجاوز سنة), وفي هذه الحالة تدون قيمة الصادرات في الجانب الدائن تحت باب "الصادرات والواردات من البضائع", أما في الجانب المدين فيسجل المقابل تحت باب "قروض تجارية طويلة الأجل", عملية القيد هذه تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (7) : الصادرات الممولة بقرض طويل الأجل

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	-
قروض تجارية طويلة الأجل	-	100

و- أما إذا كان تسديد ثمن الصادرات قد حصل نقدا وبالعلة الوطنية (دج), فإن الرصيد النقدي بالدينار الجزائري الذي يحوزه غير المقيمين يتدنى بذات القيمة, هذا التسديد بالعمل الوطنية يعتبر بمثابة تدن أو انخفاض للالتزامات المقيمين, ذلك لأن النقد الوطني الذي يحوزه غير المقيمين هو بمثابة التزام المقيمين تجاه الخارج, وبالعودة إلى القاعدة التي تم إيضاها, فإن انخفاض الالتزامات هو شبيه بزيادة الأصول أو الحقوق ويسجل في الجانب المدين, لذلك فإن التسديد بالنقد الوطني يتوجب تسجيلها في الجانب المدين تحت باب "أصول والتزامات بالنقد الوطني" أي بالدينار الجزائري في المثال الحالي حسب الجدول التالي:

جدول رقم (8) : الصادرات المسددة فورا بالنقد الوطني

البيان	دائن	مدين
--------	------	------

-	100	الصادرات من البضائع
100	-	أصول (حقوق) بالنقد الوطني

بالإضافة إلى الأمثلة الواردة أعلاه تجدر الإشارة إلى بعض الأمثلة الأخرى التي تسمح ببيان كيفية قيد العمليات

الرئيسية التالية:

- تصدير البضائع وبيع الخدمات إلى الخارج تسجل في الجانب الدائن **Crédit**.
 - استيراد البضائع وشراء الخدمات إلى الخارج تسجل في الجانب المدين **Débit**.
 - شراء الأسهم والسندات طويلة وقصيرة الأجل للخارج (أي حيازة رأس المال من قبل المقيمين) يسجل في الجانب المدين.
 - بيع الأسهم والسندات قصيرة وطويلة الأجل للخارج (أي حيازة رأس المال بواسطة غير المقيمين) يسجل في الجانب الدائن.
 - حيازة العملات الصعبة والنقد الوطني بواسطة المقيمين والمدفوع من قبل غير المقيمين تسجل في الجانب المدين.
 - تسديد العملات الصعبة والنقد الوطني من قبل المقيمين إلى غير المقيمين يسجل في الجانب الدائن.
- هذه هي بإيجاز أهم العمليات التي يمكن أن ترد في إطار ميزان المدفوعات.
- أما باقي العمليات الأخرى فسوف تظهر خلال معالجة الأرصدة التي يتضمنها الميزان المذكور.
- عمليات قيد الصفقات المجانية :

الصفقة المجانية أو الهبة هي تلك التي لا يوجد لها مقابل, وللحفاظ على مبدأ التوازن المحاسبي تم التوافق على القيد المزدوج لكل صفقة مجانية.

- القيد الأول : يتم على أساس التدفق flux الحاصل لصالح المقيمين أو غير المقيمين.
 - أما القيد الموازن: فيظهر في حساب خاص يعرف بـ "التحويلات دون مقابل".
- وعندما يقدم مقيم على منح هبة إلى غير مقيم, فهذا يعني تحويل أو نقل نموذج معين من الأصول بواسطة أحد المقيمين إلى الخارج, وبالتالي قيد العملية في الجانب الدائن (credit), أما المقابل لهذا القيد يدون في الجانب المدين (débit) تحت باب "تحويلات دون مقابل", أما إذا كانت الهبة ممنوحة من غير مقيم لصالح مقيم فإن البنود تدون على وجه معاكس.

فإذا أقدمت الجزائر على تقديم هبة عينية بقيمة 700 مليون سنتيم لأحد البلدان التي قد كان تعرض لكارثة طبيعية, فهذه الهبة هي شبيهة بالتصدير للبضائع من حيث طبيعة التدفق باتجاه الخارج, بالتأكيد تدون قيمة هذه الهبة في الجانب الدائن, أما المقابل المحاسبي فيتم قيده في الجانب المدين تحت باب "تحويلات دون مقابل للقطاع العام".

جدول رقم (9) : هبة عينية من الدولة إلى بلد أجنبي

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	700	-
تحويلات دون مقابل الى العالم الخارجي	-	700

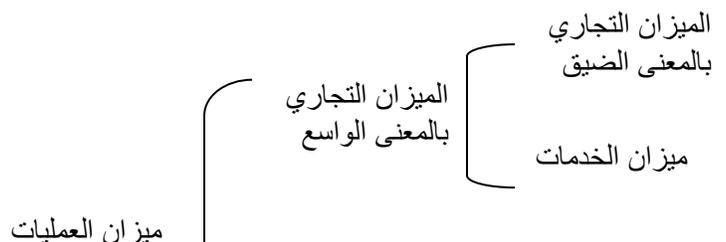
وعلى عكس ما سبق إذا تلقت الدولة الجزائرية معونة مالية بالدولار الأمريكي توازي قيمتها 15 مليار سنتيم مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية فهذا التحويل يأتي ليزيد رصيد الجزائر بالعملات الصعبة, ويدون في الجانب المدين, فالقيد المحاسبي المقابل يدون في الجانب الدائن تحت باب "تحويلات بدون مقابل للقطاع العام" حسب الجدول التالي:

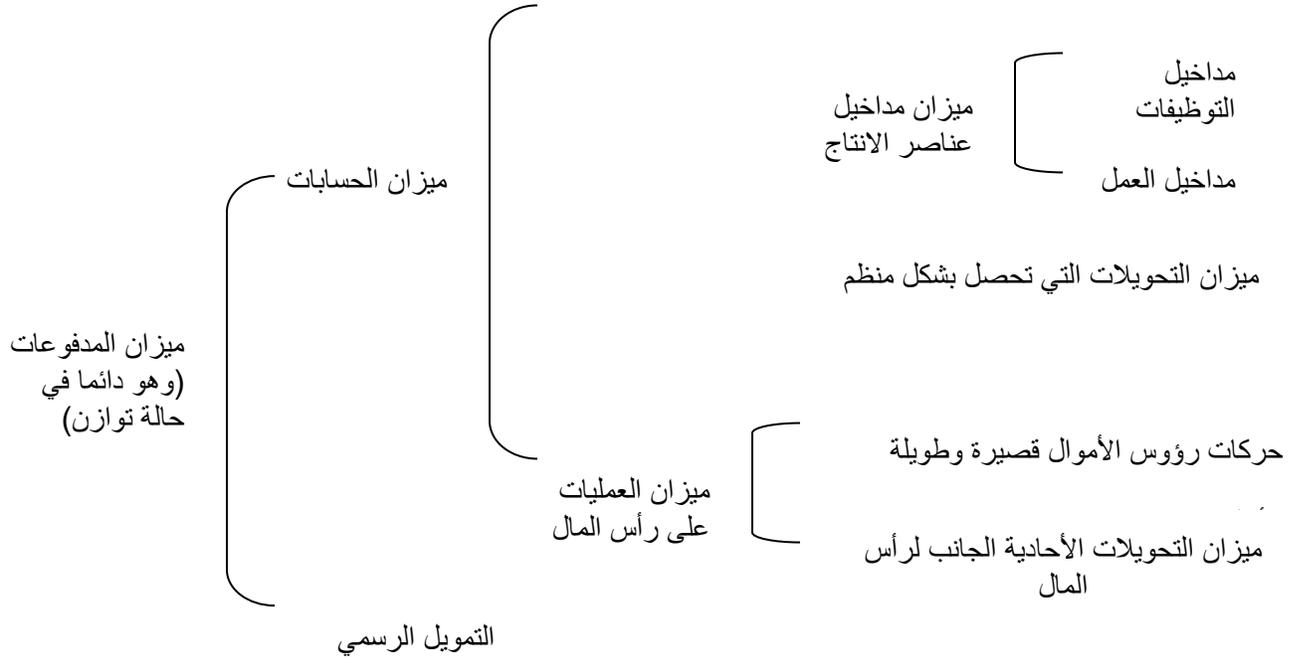
جدول رقم (10) : معونة بالعملات الصعبة محولة لصالح الجزائر (بملايين الدنانير)

البيان	دائن	مدين
تحويلات دون مقابل للقطاع العام من الخارج	15000	-
أصول (حقوق) بالعملات الصعبة	-	15000

قد تأخذ الصفقات المجانية أو الهبات أشكالاً عديدة غير قابلة للحصر سواء كانت سلعا أو خدمات أو عملات صعبة أو ذهباً نقدياً... إلخ, كذلك فإن هذه الهبات قد تقدم للقطاع العام أو من قبل القطاع الخاص, وقد تقدم أيضاً من قبل الهيئات الخاصة أو تمنح للهيئات الخاصة. إلى جانب نماذج التبويب السابقة لميزان المدفوعات تم اعتماد نموذج آخر يمكن عرضه على النحو التالي:

شكل رقم (5) : طريقة تبويب ميزان المدفوعات





تقتضي طريقة تبويب ميزان المدفوعات التلاؤم مع الخصوصيات الإحصائية لكل دولة ويمكن أن تصنف فعليا جميع التدفقات الملاحظة بين مختلف البلدان بطرق عديدة في الموازين السابقة, لكن على الرغم من ذلك فإن ميزان المدفوعات يبقى في حالة توازن, وبشكل عام فإن الموازين المشار إليها تلتقي في معظم الحالات على الوجه التالي:

الصادرات من البضائع

- الواردات من البضائع

= رصيد الميزان التجاري

+ رصيد ميزان الخدمات

= رصيد الميزان التجاري بالمعنى الواسع

+ رصيد ميزان مداخل عناصر الانتاج

= رصيد العمليات الجارية

+ رصيد التحويلات الأحادية الجانب

= رصيد ميزان المداخل

+ رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال في الأجل الطويل

+ رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال في الأجل القصير

$$= \text{رصيد ميزان الحسابات الترجيحية (التسوية)}$$

$$+ \text{رصيد العمليات الموازنة "الترجيحية, التسوية" (في حالة الصرف الثابت)}$$

$$= \text{ميزان المدفوعات (= ميزان ح/في حالة الصرف المرن)}$$

وعندما تكون فوائض ميزان المداخيل (في إطار نظام الصرف المرن) ليست موازنة بصادات صافية كافية لرؤوس الأموال، فإن قيمة العملة الوطنية سوف ترتفع، إلا أن الإحصائيات التي تقيس حركات رؤوس الأموال على المستوى الدولي هي غائبة (منعدمة) فلا يمكن إيضاحها إلا عن طريق ما هو متبق واستخلاص تأثيرها على سعر الصرف وللحصول فعلياً عن حركات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، عن طريق ما هو متبق "الحركات الصافية لرؤوس الأموال غير مصرفية" (Par voie résiduelle) ويقتضي توضيح العلاقة بين تغيير الاحتياطات الدولية R و رصيد ميزان المدفوعات B، إذن يلاحظ أن ميزان المدفوعات يساوي ميزان المداخيل زائد حركات رؤوس الأموال.

وعبر الإحصاءات المنشورة من قبل المصرف المركزي تعرف الوضعية الصافية للمصاريف المقيمة إزاء الخارج، هذا بالإضافة إلى تغيير الاحتياطات النقدية، فمن الممكن إذا إظهار الحركات الصافية لرؤوس الأموال في القطاع الخاص غير المصرفي عن طريق ما هو متبق.

"رصيد ميزان المداخيل = الحركات الصافية لرؤوس الأموال في القطاع المصرفي + تغيير الاحتياطات النقدية + المتبقى" (الحركات الصافية لرؤوس الأموال غير المصرفية).

$$\text{dr/dt} = \text{ميزان المداخيل} + \text{حركات رأس المال}$$

أمثلة عامة على القيد المزدوج

- 1- قامت شركة جزائرية بتصدير التمور بقيمة مليون أورو إلى فرنسا، هذه العملية التجارية تؤثر على جانبيين في ميزان المدفوعات، فالتمور هي سلعة ملموسة يؤدي تصديرها إلى قيد دائن للحساب الجاري، وتؤثر هذه العملية على طرف آخر وهو زيادة تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية وبالتالي فإن هناك قيوداً مدنياً في حساب الاحتياطات الأجنبية.
- 2- قامت مؤسسة استيراد معدات وآلات بقيمة 10 مليون دينار من شركة هندية هذه العملية ستؤثر على جانبيين في ميزان المدفوعات هما الحساب الجاري وحساب رأس المال، وبما أن هذه العملية تؤدي إلى زيادة السلع فإن الحساب الجاري يكون مدنياً، والطرف الآخر وهو حساب الاحتياطات الأصلية يكون دائناً.
- 3- قام سائح جزائري بإنفاق 1000 أورو في تونس، هذه العملية تؤثر على الحساب الجاري وحساب رأس المال ويكون الحساب الجاري مدنياً بقيمة 1000 أورو وحساب الاحتياطات دائناً بنفس القيمة.
- 4- يقوم مستثمر جزائري بالإنفاق على شراء سلع بقيمة 1 مليون أورو من شركة أمريكية، هذه ليست عملية تجارية

ولن تؤثر على ميزان المدفوعات في كلا الدولتين لأنه لم ينتج عنها دخول / خروج عملة صعبة أو دخول / خروج سلع أو خدمات.

المبحث الرابع: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

التوازن في ميزان المدفوعات هو افتراض نظري، والوضعية الطبيعية الواقعية لهذا الميزان هي الاختلال سواء كان سلبيا أو إيجابيا، ويمكن التمييز بين نماذج أربعة من الاختلال:

الاختلال الطارئ.

الاختلال الدوري.

الاختلال الناتج عن مستوى الأسعار.

الاختلال البنوي.

1- الاختلال الطارئ: وهو يحدث في البلدان التي تعتمد في صادراتها على بعض السلع الزراعية الأساسية، وقد تحدث ضمنه اختلالات موسمية (بعض الدول المصدرة للسلع الزراعية).

2- الاختلال الدوري: فهو ينتج عن التقلبات الاقتصادية على المستوى الدولي التي تتميز بفترات قصيرة من الازدهار وتليها فترات قصيرة من الركود الاقتصادي.

3- الاختلال الناتج عن مستوى الأسعار: والذي يمكن معالجته عبر تخفيض سعر صرف العملة الوطنية.

4- الاختلال البنوي: وهو الذي ينتج عن عدة أسباب كضعف قدرة البلد الإنتاجية، وارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج، تدني المستوى التقني، تحول الطلب العالمي عن بعض المواد الأولية... إلخ.

وهناك عدة تحليلات عملت على إبراز الآليات التي تحقق العودة إلى التوازن عندما يسجل ميزان المدفوعات عجزا أو فائضا في رصيده، وتصنف تلك الآليات ضمن نموذجين رئيسيين هما:

1- آليات ناتجة عن حركات الأسعار أو الآثار السعرية Effets- Price مثبتة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك أو الكلاسيك الجدد.

2- آليات ناتجة عن حركات المداخيل أو الآثار الدخلية Effets- Revenus أثبتتها التحليل الكينزي analyse Keynesienne.

1- توازن ميزان المدفوعات عبر حركات الأسعار :

يعتبر الكلاسيك والكلاسيكيون الجدد Néoclassiques أول من تناول بالتحليل توازن ميزان المدفوعات،

لقد ميز هؤلاء بين وضعين مختلفين:

الوضع الأول : في ظل نظام القاعدة الذهبية Etalon-or

الوضع الثاني: حيث يسود نظام النقد غير قابل للتحويل إلى ذهب (السعر الإلزامي "Cours forcé").

أ- إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام القاعدة الذهبية:

فإذا ما حدث على سبيل المثال تحسن في مستوى الإنتاجية الداخلي فسوف يترتب عن ذلك زيادة في الصادرات المسددة بالذهب, هذه الكمية الإضافية من الذهب تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية للبلد المصدر, وتؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار الداخلية, إن ارتفاع الأسعار يلغي الميزات النسبية بين الدول ويخفض آليا الصادرات ويحقق العودة إلى حالة التوازن, وفي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية الداخلي سوف يحدث خروج للذهب من أجل تسديد العجز في ميزان المدفوعات بالذهب, وهذا يصاحبه انخفاض الكتلة النقدية وتدني مستوى الأسعار الداخلية وهو ما يرفع آليا الصادرات التي تحقق العودة إلى حالة التوازن.

هذا التحليل للتوازن الآلي يركز على النظرية الكمية للنقد التي تثبت ان التغييرات في الوفورات النقدية تؤدي بالضرورة لتغير في الأسعار الداخلية, ولكن بعد زوال النظام الذهبي, فقد فقدت هذه النظرية مبررها العملي والعلمي.

ب- إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير قابل للتحويل وسعر الصرف المرن:

بالنسبة للكلاسيكيين الجدد يتحقق توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير القابل للتحويل (السعر الإلزامي) عبر تغييرات أسعار الصرف, فسعر الصرف يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب الذي ينطبق على تبادل العملات عبر العمليات المسجلة في أصول وخصوم ميزان المدفوعات .

وإذا كان سعر الصرف يرتبط بوضعية ميزان المدفوعات, فإن تغييرات الصرف تعيد التوازن إلى الميزان الذي يوجد

في حالة خلل.

- في حالة عجز الميزان المذكور يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض, وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية فتصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة الأسعار مما يرفع من الصادرات المنخفضة الأسعار وتنخفض الواردات المرتفعة الأسعار مما يقلل الطلب عليها.

- في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات مما يزيد الطلب عليها.

وفي كلتا الحالتين يعاد التوازن آليا إلى ميزان المدفوعات.

2- توازن ميزان المدفوعات عبر حركات المداخيل :

لقد أدرك الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد تأثير حركات المداخيل على توازن ميزان المدفوعات, لكن كان ينبغي انتظار الكينزيين (F.Machlup, L.A.Metzler & J.Robinson) للتوسع والتعمق بهذا التحليل, والجدير بالذكر ان كينز لم يتعرض لهذا الموضوع في مؤلفه (النظرية العامة) ولكن تحليل تأثير حركات المداخيل أخذ بالآلية الكينزية

في تحديد دخل التوازن لكي تطبق على الاقتصاد المفتوح, فالصادرات تظهر كنوع جديد من الطلب (يضاف إلى الطلب النهائي) مؤهلة لكي تمارس على الدخل القومي أثرا مضاعفا يسهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.